الأمم المتحدة

A/59/444

الجمعية العامة

Distr.: General
19 October 2004
Arabic
Original: English

الدورة التاسعة والخمسون

البند ١٠٨ من جدول الأعمال

الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥

تشييد مرافق إضافية للمكاتب في مقر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في أديس أبابا

تقرير الأمين العام *

موجز

طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام في قرارها ٢٧٠/٥٦ المؤرخ ٢٧ آذار/مارس ٢٠٠٢، أن يقدم إليها تقارير مرحلية سنوية تستعرض التقدم المحرز في مشروع تشييد مرافق إضافية في مكاتب اللجنة الاقتصادية لأفريقيا.

ويقدم هذا التقرير المعلومات المطلوبة بشأن التقدم المحرز وبشأن التدابير المستجدة المتخذة لتنفيذ المشروع منذ تقديم التقرير السابق للأمين العام (A/58/154).

* تأخر تقديم هذا التقرير من أجل إتاحة المجال لإجراء مشاورات مع سلطات البلد المضيف بشأن الشكل النهائي للأرض الإضافية للمشروع.

091104 081104 04-56354 (A)
0456354

أولا – مقدمة

١ – وافقت الجمعية العامة، بموجب قرارها ٥٦/٢٧٠ المؤرخ ٢٧ آذار/مارس ٢٠٠٢، على تشييد مرافق إضافية للمكاتب في مقر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في أديس أبابا بمساحة إجمالية تناهز ٧٧٠ ٦ مترا مربعا، كما وافقت على استخدام مبلغ ٨٠٠ ٧١١ ٧ من دولارات الولايات المتحدة لذلك الغرض، يتم تمويله من الرصيد المتوافر في حساب التشييد الجاري.

٢ – ووفقا لطلب الجمعية العامة الوارد في القرار نفسه، يتعين موافاتها بتقارير مرحلية سنوية تتناول التقدم المحرز. ويقدم هذا التقرير معلومات عن التقدم الذي تم إحرازه في تنفيذ هذا المشروع منذ تقديم التقرير السابق للأمين العام (A/58/154).

ثانيا – الوضع فيما يتعلق بتخصيص البلد المضيف أرضا إضافية

٣ – في منتصف عام ٢٠٠٣، وعقب مفاوضات مطولة، خصصت الحكومة المضيفة مساحة إضافية من الأرض للجنة الاقتصادية لأفريقيا تسمح بتوسيع مجمع اللجنة في إطار بارامترات التنقيح الشامل للخطة الرئيسية لأديس أبابا. وتمتد الأرض الإضافية على طول الحدود الشرقية لمجمع اللجنة وشمل قطعتين منفصلتين مساحتهما الإجمالية ٠٦٦ ٢١ مترا مربعا. وتتخلل قطعتي الأرض من الشرق إلى الغرب ومن الشمال إلى الجنوب طرقا عمومية ومواقف للسيارات.

٤ – وبعد اعتماد المعايير الأمنية التشغيلية الدنيا للمقار في نهاية سنة ٢٠٠٣، جرت عملية إعادة تقييم أمنية للأرض الإضافية المخصصة للجنة الاقتصادية لأفريقيا وللموقع الذي خُطط أوليا استخدامه لتشييد مبنى المكاتب الجديد. وخلص التقييم إلى أن ثمة حاجة لإعادة تحديد موضع المبنى على الموقع الجديد. وعلاوة على ذلك، أصبح من الواضح أن عدم إمكانية حصر عناصر مجمع اللجنة، الذي كانت ستعزله الطرق العمومية ومواقف السيارات، تطرح مخاطر أمنية غير مقبولة لمجمع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في أديس أبابا. وعلى أساس تلك الاستنتاجات، طلبت اللجنة رسميا في مستهل عام ٢٠٠٤ إلى هيئة التخطيط لمدينة أديس أبابا أن تعدل مسار هذه الطرق بحيث تدور حول الأرض الإضافية المخصصة، وأن تغلق المواقف العمومية للسيارات.

٥ – وفي أيار/مايو ٢٠٠٤، وافقت لجنة التخطيط لمدينة أديس أبابا رسميا على الطلب. وبعد وضع مسارات معدلة للطرق العمومية وإغلاق مواقف السيارات الموجودة في الأرض الإضافية التي خصصتها الحكومة، زادت مساحة الأرض إلى زهاء ٢٦٠ ٢٧ مترا مربعا.

وستكون الأرض الإضافية الآن داخلة بأكملها ضمن الحدود الأمنية لمجمع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا (انظر المرفق). وتعمل حكومة إثيوبيا وشعبة الشؤون القانونية في مقر الأمم المتحدة حاليا على إعداد إضافة لاتفاق البلد المضيف لإدراج الشكل المعدل للأرض الإضافية فيه.

ثالثا – الوضع فيما يتعلق بتطور المشروع

٦ – أفاد الأمين العام الجمعية العامة في تقريره المرحلي السابق (A/58/154) أنه بالنظر إلى الأسباب المفصلة في ذلك التقرير فإن أفضل مصلحة للمنظمة تتطلب إعادة طرح عنصر التصميم في المشروع للعطاءات.

٧ – وفي تموز/يوليه ٢٠٠٣، صدر الطلب المنقح للتقدم بعروض للخدمات الفنية المعمارية والهندسية وتقدمت عشر شركات بمقترحات تم تقييمها خلال الفترة الممتدة من أيلول/سبتمبر إلى تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ ووافقت لجنة العقود بالمقر على شركة التصميم الموصى بها في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣.

٨ – وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، بدأت أعمال التصميم حيث أعد الخبير الاستشاري المكلف بالمشروع موجزا للمشروع على أساس رسالة نوايا قدمتها المنظمة ريثما يتم حل مسائل تعاقدية بسيطة. وفي ٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٤، تم توقيع العقد الرسمي مع شركة التصميم. ومن أجل تفادي أي تأخير آخر في تنفيذ المشروع، تقرر الشروع في مرحلة التصميم الأولية على أساس الموافقة الكتابية لبلدية أديس أبابا على تغييرات الموقع إلى أن توقع حكومة إثيوبيا والأمم المتحدة الإضافة للاتفاق المبرم مع البلد المضيف. وبدأت عملية التصميم الأولية في أيار/مايو ٢٠٠٤. كما أودع المهندسون المعماريون المقترحات التصميمية في نهاية تموز/يوليه ٢٠٠٤. ومن المتوقع أن تكون وثائق التصميم وتقديرات التشييد النهائية جاهزة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤. وبالنظر إلى هذه التوقعات، ستبدأ عملية المناقصة الدولية لمرحلة التشييد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ وتنتهي بحلول أيار/مايو ٢٠٠٥.

٩ – وبناءً على الاعتبارات السابقة، سيكون الجدول الزمني للمشروع بالنسبة لأنشطة التصميم والتشييد كما يلي:

(أ) تصميم وإعداد وثائق مناقصات التشييد ووثائق أعمال التشييد (كانون الثاني/يناير إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤)؛

(ب) مناقصات وعطاءات التشييد، واختيار مقاول التشييد ومنح العقد (كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ إلى أيار/مايو ٢٠٠٥)؛

(ج) مرحلة التشييد (حزيران/يونيه ٢٠٠٥ إلى نيسان/أبريل ٢٠٠٧)؛

(د) شغل المبنى وابتداء فترة الاثني عشر شهرا المشمولة بالضمانة في أيار/مايو ٢٠٠٧.

١٠ - وقد تأخر تنفيذ المشروع بالمقارنة مع الجدول الزمني الأصلي بمدة تناهز ٢٠ شهرا، بسبب إعادة طرح العطاءات المتعلقة بعقد التصميم، والمفاوضات التي جرت مع سلطات البلد المضيف بشأن إعادة تشكيل الأرض الإضافية من أجل إدراج المشاغل الأمنية فيما يخص موقع المبنى الجديد ضمن الأرض الممنوحة حديثا. وقد نجم عن تطبيق المبادىء التوجيهية للمعايير الأمنية التشغيلية الدنيا للمقار على المبنى الجديد، وهي المعايير التي لم تكن في الحسبان عند صياغة المشروع وميزانيته ابتداءً في سنة ٢٠٠١، إدخال تنقيحات في تصميم المبنى من أجل إدراج المتطلبات الأمنية الجديدة. وروعيت هذه المتطلبات الأمنية الإضافية في أثناء إعداد موجز التصميم المنقح وعملية التصميم التي تلته. وستتضح الآثار المالية لكل هذه التغييرات بشكل أفضل عند تلقي تقديرات التشييد النهائية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤. كما ستُبذل كل الجهود كي لا تتجاوز تكاليف المشروع حدود الميزانية التي وافقت عليها الجمعية العامة بموجب القرار ٥٦/٢٧٠. وفي حالة تجاوز تكلفة تنقيحات التصميم ميزانية المشروع المعتمدة، سيتم تقديم تقرير بشأن تلك التنقيحات إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والخمسين المستأنفة من أجل اتخاذ التدابير اللازمة.

رابعا - الاستنتاجات والتوصيات

١١ - تعرض تنفيذ المشروع لتأخير ناهز ٢٠ شهرا بالمقارنة مع الجدول الزمني لعام ٢٠٠١ (انظر A/56/672) بسبب التأخيرات الأولية الناجمة عن الحاجة إلى إعادة طرح عطاءات عقد التصميم وإجراء مزيد من المفاوضات مع الحكومة المضيفة بشأن التدابير المطلوبة لتقليل المخاطر الأمنية في المجمع تماشيا مع المبادىء التوجيهية للمعايير الأمنية التشغيلية الدنيا للمقار. غير أن المشروع دخل أخيرا مرحلة التنفيذ. وقاربت أعمال التصميم الخاصة بالمشروع على الانتهاء. ومن المتوقع كذلك أن تكون التقديرات النهائية لتكلفة التشييد جاهزة بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، وأن يتم اختيار مقاول التشييد بحلول أيار/مايو ٢٠٠٥، وأن يتم الانتهاء من أعمال التشييد بحلول الربع الثاني من عام ٢٠٠٧.

١٢ - وربما تنتج تكاليف إضافية بسبب تأخير تنفيذ المشروع وأن تزيد منها بعض التحسينات الأمنية في تصميم المبني. وستتضح الآثار المالية الكاملة لتلك التغييرات

بشكل أفضل عند تلقي تقديرات التشييد النهائية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤. كما ستُبذل كل الجهود الممكنة لكي تبقى التكاليف الإجمالية للمشروع في حدود الميزانية الأولية التي وافقت عليها الجمعية العامة في القرار ٥٦/٢٧٠. وفي حالة تجاوز تكلفة تنقيحات التصميم الميزانية الأولية للمشروع، سيتم تقديم تقرير بشأن تلك التنقيحات إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والخمسين المستأنفة من أجل اتخاذ التدابير اللازمة.

١٣ - وقد تود الجمعية العامة أن تحيط علما بهذا التقرير.

المرفـق

مخطط الموقـع

ملحوظـة: تمثل المنطقة المظللة في مخطط الموقع الأرض الإضافية التي خصصتها حكومة إثيوبيا.